



### تأثير النظم في فاعلية الاستعارة

قراءة في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني

أ.م. د ياسين طاهر عايز

كلية التربية الأساسية/ جامعة واسط

ytahir@uowasit.edu.iq

### المستخلص

قدّم هذا البحث رؤية نقدية في النظر إلى الاستعارة ضمن أطروحة عبد القاهر الجرجاني في النظم، منطلقاً من تأثير النظم في تحقيق حكم الاستعارة ضمن التركيب اللغوي؛ فتعهّد النظم الدلالي الذي أقام عليه الجرجاني نظريته، بالتفكير في دقائق اللغة وقوانين النحو. وتمثّل فقه الجرجاني للنحو والدلالة، حيثما تعقّب الأثر البلاغي وما جاوره. وانتهج نهجاً بالبحث فيما وراء النظم من دواع ومقتضيات، لاسيما تلك التي تستدعيها الاستعارة بوصفها مظهرًا فنيًا، له أحكامه التعبيرية التي يتفاعل معها النظم، بما له من ثوابت وتحولات في أحوال اللفظ. وتابّع البحث تطور مفهوم الاستعارة من الإبدلية إلى التفاعلية، ثم تحرّى علاقة الاستعارة بالنظم، وانتهى إلى تطبيقات على شواهد مما فصل فيها أو أشار إليها الجرجاني، مغتنماً فلسفة الجرجاني في النظر إلى النقل اللغوي في اللفظ والمعنى، ضمن نسيج النظم .

الكلمات المفتاحية: التأثير، النظم، الفاعلية، الاستعارة، التفكير، الجرجاني

The Impact of Syntax on the Effectiveness of Metaphor

A Reading of Abd al-Qāhir al-Jurjānī's Rhetorical Thought

Dr. Yassin Taher Ayez

College of Basic Education/University of Wasit

ytahir@uowasit.edu.iq

### Abstract

This research presents a critical perspective on metaphor within Abd al-Qāhir al-Jurjānī's thesis on syntax, based on the influence of syntax on



achieving the rule of metaphor within linguistic structure. The semantic approach upon which al-Jurjānī based his theory was based on contemplating the subtleties of language and the laws of grammar. Al-Jurjānī's understanding of syntax and semantics was embodied wherever he pursued the rhetorical effect and its parallels. He followed his approach by investigating the motives and requirements beyond syntax, particularly those called for by metaphor as an artistic manifestation with its expressive rules that the syntax interacts with, including its constants and transformations in the states of expression. The research traces the evolution of the concept of metaphor from substitution to interaction, then explores the relationship between metaphor and structure. It concludes with applications based on examples detailed or referred to by al-Jurjani, leveraging al-Jurjani's philosophy of considering linguistic transference in wording and meaning within the fabric of structure.

**Keywords:** influence, structure, effectiveness, metaphor, thinking, al-Jurjani.

#### مقدمة

شغل التفكير البلاغي عند الجرجاني مساحةً كبيرةً ومهمةً في الموروث البلاغي للثقافة العربية. وتشكّلت في هذه المساحة كثيرٌ من الرؤى والأفكار التي أسفرت عما عُرف بنظرية النظم، التي اعتلى بها الجرجاني قمة التلقي البلاغي، فكان ذلك المعتزلي القادر على ترويض العقل في ساحة الجمال وضبط الحس في ساحة البحث العلمي؛ حتى صار الموجة الأعلى، التي حرّكت سكون التلقي الجمالي، فأحدثت هزة تجلّت عن نفائس في أعماق الأثر اللغوي.

لقد تصدّى هذا البحث لسؤالين مهمين هما: ما مورد النقل في الاستعارة؟ أهو اللفظ أم المعنى؟ وهل يصح الفصل بين بنية الاستعارة بوصفها فنًا بيانيًا مرثًا، والنظم بوصفه نسيجًا لغويًا صارمًا؟ وافترض أن تكون الدلالة فيصلاً في الإجابة على هذين السؤالين، كما افترض أن تحضر المطاوعة في النسق اللغوي الذي تنزل فيه الاستعارة.

حاول البحث تحديد المداخل إلى النظر الجرجاني في الاستعارة، فعمد إلى الوقوف على تطور مفهوم الاستعارة من الإبدال إلى الفاعلية، ليصل إلى موقف الجرجاني، الذي قال بمبدأ الادعاء لا النقل، فرتب عليه الخروج بالاستعارة من ضيق اللفظ إلى سعة المعنى. ثم تحرّى البحث العلاقة



التفاعلية بين الاستعارة والنظم في البنية اللغوية، فنشط في بيان آثار هذا التفاعل في السياق اللغوي وتأثيره في محصول الدلالة، مهتدياً بإثباتات الجرجاني في هذا الباب. وانتهى البحث بمزاولة منهج الجرجاني في تحليل جملة من شواهد في كتابي: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز؛ مما اكتفى فيه الجرجاني بالإشارة أو الإحالة؛ فضلاً عن إعادة قراءة ما تعمق هو في بيانه من نفائس النظم ونوادر الاستعارة.

### أولاً: الاستعارة من الإبدالية إلى التفاعلية

كأن مفهوم الاستعارة عند أرسطو ملامح تصور مبكر لما عُرف لاحقاً بالنظرية الإبدالية، فقد بُنيت عليه قواعد هذه النظرية وأصولها. والاستعارة عند أرسطو ممارسة إبدالية بين لفظ وآخر (ينظر بدوي، ١٩٥٣: ٧١-٧٢، ٢٠٢، ٢٤٢-٢٤٣؛ بدوي، ١٩٧٩: ١٩٥-١٩٦، ٢٢٣-٢٢٤)، وهي بذلك تمثل أكثر حالات العدول التصاقاً بالقصدية، فالاستعارة تُبنى على ارادة تجاوز المؤلف ببدائل يرتضيها الذوق اللغوي لاقتربها بما يُصحح هذا الخروج.

وعلى وفق النظرية الإبدالية، يكون تعلق الاستعارة بالمعجم أكثر من تعلقها بالسياق اللغوي. لكن نقل كلمة من معناها المعجمي إلى معنى مجازي، أمرٌ محفوفٌ بإشكالات كثيرة، منها: تعدد أوجه المعنى الحقيقي بتعدد الحقول التي يُستعمل فيها، كالحقل التشريعي والحقل العرفي العام والحقل العرفي الخاص، إذ يبقى اللفظ فيها حقيقياً مع تجاوزه المعنى المعجمي، كالألفاظ: الصلاة (للعباد)، الدابة (للحيوان)، النحو (لقواعد اللغة)؛ إلخ؛ ومنها أيضاً تعدد القطع بالمعنى المعجمي الأول للكلمة، الذي تطور دلاليّاً، بحكم الحاجة والاستعمال، إلى معاني أخرى عبر الزمن، فالتطور الدلالي مشحونٌ بكثير من إسقاطات المجتمع اللغوي.

إن النظرية الإبدالية لا تشترط أكثر من المشابهة لتحقيق الاستعارة، باستبدال لفظ مكان آخر. ولم يتجاوز الموروث البلاغي والنقدي العربي ذلك إلى البحث في فاعلية هذا الإبدال، فهذا الجاحظ يعرف الاستعارة بأنها: "تسمية الشيء باسم غيره، إذا قام مقامه (الجاحظ، د.ت: ١/ ١٤٢). ولم يرد عن النقاد القدامى ما زاد على ذلك حتى منتصف القرن الخامس الهجري.

ويبدو أن الجرجاني كان من القائلين بالإبدال في نظره الأول للاستعارة، ثم عدل عنه إلى الفاعلية التي نلمسها في ثانيا تعريفه اللاحق لها؛ فقد قال في (أسرار البلاغة)، الذي يُعد مقدمة نظرية لـ (دلائل الإعجاز): "اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير



ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعاريّة (شاكر، د.ت: ٣٠). فحكم لفظ المُعار بالبقاء على أصله، من دون أن يعتري انتقاله أي طارئ بسبب انتقاله إلى معنى جديد.

لكنّ الجرجانيّ يُبقي أثرًا يُشير إلى عدم تمكّن هذا التصرّف في نفسه، فقد حرص على تقسيم هذا النقل إلى قسمين: فمنه ما لا فائدة منه كنقل اسم العضو الواحد بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان والمشفر للبعير والجُحُفلة للفرس، مما يقع فيه التوسّع والتأقّق في المعاني؛ وقسم آخر مفيد، هو الذي تتحقّق فيه معاني جديدة (ينظر: المصدر السابق: ٣٠-٣٢). فالنقل الثاني هو الذي تتحقّق به الأغراض والمقاصد، وله طرق ومذاهب لا حصر لها، يُحمّل أغلبها على المبالغة؛ والمبالغة ادعاء وإن بقيت تحت سقف المقبول عقلاً وعادةً. وهو بذلك يفتح الباب أمام تصوّر جديد يتخلّص به من حصر الاستعارة بالنقل؛ فكأنّه عنى بذلك أن للاستعارة اللغويّة طريقاً غير طريق النقل المجرد، الخالي من تفاعل المعنى في البنية اللغويّة.

ويمكن القول: إنّ الجرجانيّ لم يكن مقتنعاً بإلحاق القسم الأول (غير المفيد) بالاستعارة؛ لأنّه نقلٌ يُمكن أن يتّسع له المعجم، فلا يعود استعارةً، إذ فيسّع المعجم أن يضع للإنسان الشفّة وللبعير المشفر وللفرس الجُحُفلة، وكلّ يجري بحسب جنسه؛ ولذلك تراه يقول: "واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخيّل، لأنّ المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة، وإنّما يعمد إلى إثبات شبه هناك، فلا يكون مخبّره على خلاف خبره" (المصدر نفسه: ٢٧٣). فإثبات الشبه شرط في الاستعارة، حتى يستوي المخبّر (اللفظ) مع الخبر (المعنى)، وليس من حاجة لهذا الاستواء في القسم الأول، باعتبار استواء دلالة اللفظ على معناه في المعجم، فلا يحتاج إلى تصحيح العلاقة بين اللفظ والمعنى، فالقول يجري مجرى القانون وليس من دقائق تُعيق تحصيل المعنى.

إنّ هذه القسمة التي قال بها الجرجانيّ، التي جعلت معرفة فصل الخطاب محتاجةً إلى سلامة الطبع وصفاء الذهن ونفاذ العقل واستعداد النّفس (ينظر: المصدر نفسه: ٦٦)، ألزمت بمثول الدّقائِق وبالخروج على الوضع. وهنا تحقّق لدى الجرجانيّ أنّ القول بالنقل لم يعد وافياً بحدّ الاستعارة.

لقد جاءت أولى الإشارات للتحرر من هذا النّظر الإبداليّ في القول بالادعاء بدل النّقل في تعريفه للاستعارة في (دلائل الإعجاز)، إذ قال: "فقد تبيّن من غير وجه أن الاستعارة إنّما هي ادعاء معنى الاسم للشّيء، لا نقل الاسم عن الشّيء. وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشّيء، علمت أنّ الذي قالوه من أنها تعليقٌ للعبارة على غير ما وُضعت له في اللغة ونقل لها عمّا وضعت له، كلامٌ



قد تسامحوا فيه، لأنَّه إذا كانت الاستعارة ادعاءً معنى الاسم، لم يكن الاسم مُزالاً عمّا وُضع له، بل مُقرّاً عليه" (شاكر، ٢٠٠٤: ٤٣٧). وبهذا يكون الجرجاني قد التفت مبكراً إلى فاعلية الاستعارة، وبينَ حَظَل رأيي القائلين بالنقل والجعل، من حيث أنهم نظروا إلى نقل الاسم لا إلى نقل معناه. ونقل الاسم يُزيل الاسم عن وضعه، أمّا نقل معنى الاسم فهو ادعاء لا يُزيل الاسم عن وضعه. وهذا هو المُتحقق في معنى الفعل (استعار)، فاستعارة الشيء تقتضي إقراره على أصله، وإلا لكانت تلاعباً بالمعجم.

والقول بالادعاء يُظهر قوة مبدأ المشاركة، الذي تُبنى عليه الاستعارة، باعتبار شرط المُشابهة فيها؛ والمُشابهة هي اشتراك بين جهتين أو جهات على نحو التقريب لغرض ما. وهذه القوة التي تبدو أشدّ تلاحماً في الاستعارة، تكمن في اقتران المستعار له بالمستعار منه. وهذا الاقتران الذهني هو الذي يجعل المتلقي أكثر تبيحاً للاستعارة من التشبيه، عندما يُدرّكها في النص.

وتوسيعاً لهذه الفكرة يمكن القول: إنّ ادعاء معنى الاسم بهذه الكيفية من المقارنة، عملٌ راجع إلى الفكر لا إلى المعجم؛ فالمعجم يُتيح لصاحبه أن ينتقل بين خياراته، لكنّ نقل الكلمة بعد اختيارها هو من أعمال الفكر، والكلمة في ذاتها خلوّ من الفكر؛ ولذلك أحسن الجرجاني في كلّ شاهدٍ نظر فيه ليبيّن أنّ ما وقّع من الحُسن ليس لذات اللفظ المستعار، بل لمواءمته جواره في النظم.

لقد حوّل الجرجاني النظر إلى المعنى في الكناية وفي التمثيل أيضاً، فقال في المزية، أكون في اللفظ أم في المعنى؟ "فإن قالوا: في اللفظ دخلوا في الجهالة، من حيث يلزم من ذلك أن تكون الكناية والاستعارة والتمثيل، أوصافاً للفظ، لأنّه لا يتصور أن تكون مزيئها في اللفظ حتى تكون أوصافاً له، وذلك محال؛ من حيث يعلم كلّ عاقل أنّه لا يُكنّى باللفظ عن اللفظ، وأنّه إنّما يُكنّى بالمعنى عن المعنى. وكذلك يعلم أنّه لا يُستعار اللفظ مجرداً عن المعنى، ولكن يُستعار المعنى، ثمّ اللفظ يكون تبع المعنى" (المصدر السابق: ٤٤٢ - ٤٤٣).

إنّ القيمة الكبرى التي لنا أن نلتقطها من نفحات الجرجاني هذه، هي أنّه أخرجنا من الحرج في الوقوف بين تذوق الأثر الجمالي وتفقه الأثر التعبيري؛ هذا، مع عدم وجود مانع من تلقّي الأثرين معاً. فلقد كان طغيان الشعريّة العربيّة همّاً حاول الجرجاني التعامل معه بأريحية العالم، لاسيما في كتابه دلائل الإعجاز.





والبحث في الأثر الجمالي سيبقى قاصراً - وهكذا كان لقرون - ما لم يندفع إلى ساحة النظر الفلسفي للجمال، ويتعقب تأثيره في تحقيق مقاصد النص، وإلا يبقى انطباعات منبثّة عن الفكر عصيّة على الحصر والتعليل.

إنّ هذه الاحتكاكات التي أحدثها الجرجاني في الذهنية البيانية تُعدّ أقدم أثرٍ تطبيقي لما يُسمى اليوم بالنظرية التفاعلية، التي بدأت على يد جورج لاكوف ومارك جونسون بالتحَرّر من مسلمات البلاغة التقليدية في النظر إلى الاستعارة، ثمّ تجاوزتها على يد آ.أ. ريتشاردز. فالاستعارة عند لاكوف و جونسون هي نسقنا التصوري الذي يُسيّر سلوكنا، المتّسم بطبيعة استعارية في أساسه. واللغة تُعدّ مصدراً مهماً للبرهنة على الكيفية التي يشتغل بها هذا النسق؛ ولذا لم تُعدّ الاستعارة زخرفاً بلاغياً مرتبطاً بالخيال الشعري، فهي حاضرة في سلوكنا وتفكيرنا (ينظر: جحفة، ٢٠٠٩: ٢١)، إنّها تقترب بالسلوك والفكر والذهن. وهنا تشكّلت بوادر التحرر من النظرة الإبدالية للاستعارة.

لكنّ ريتشاردز ينعي على جونسون عدم تحرّره من النظرة التقليدية للاستعارة في قوله: (إنّ التعبير الاستعاري سمّة رفيعة من سمات الأسلوب عندما يُستعمل بشكل حسن؛ لأنّه يُعطيك فكرتين في فكرة واحدة)؛ فالاستعارة في مظهرها اللغوي فعلٌ تفاعلي، يستند إلى مبادلات بين النصوص، تنتظم في علاقات بين الأفكار، ويقوم على المقارنة، وهذا يعتمد على ما تفعله كلّ فكرة في الأخرى وما تفعله الفكرتان مجتمعتين فينا (ينظر: الغانمي، حلوي، ٢٠٠٢: ٩٥ - ٩٦).

إنّ النظرية التفاعلية تعطينا من البحث في التطور الدلالي، الذي بموجبه قد يُحدّد المعنى الحقيقي الأول للكلمة - وهو أمرٌ متعذّر - إذ تفتح الباب أمام الاستبدال على مستوى الفكرة وليس على مستوى اللفظ. والبحث عندئذٍ لا يقتصر على العلاقة الوحيدة في الاستعارة، وهي المُشابهة؛ وإنّما يتسع ليشمل ما يحيط هذه الاستعارة من علاقات النظم.

وتفترض هذه النظرية أنّ بنية التفاعل كائنة بين الإطار والبؤرة، وأنّ البؤرة هي لفظُ الاستعارة، والإطار هو النظم الذي يتشكّل به السياق اللغوي ينظر: (مفتاح، ٢٠٠٩: ٥٠)؛ وبمثل هذا سبق الجرجاني في قوله: "إنّ في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته" (شاكر، ٢٠٠٤: ١٠٠). فقال حين استشهد بقول امرئ القيس:

فقلتُ له لما تَمَطَّى بضُله ... وأزْدَفَ أعجازاً وناءً بكلّـلٍ (المصطاوي، ٢٠٠٤: ٤٨)

"ومما هو أصلٌ في شرف الاستعارة، أنّ ترى الشاعر قد جمع بين عدة استعارات، قصّداً إلى أنّ يلحق الشكّل بالشكّل، وأنّ يُتمّ المعنى والشّبه فيما يريد" (شاكر، ٢٠٠٤: ٧٩). وهو يعني وفاء النظم



بالمعاد من الاستعارة، فقد فصل فقال: "لما جعل للليل ضللاً قد تمطى به، ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الضلْب، وثلث فجعل له كلكلاً قد ناء به، فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواده، إذا نظر قدامه، وإذا نظر إلى خلفه، وإذا رفع البصر ومدّه في عرض الجو" (شاكور، ٢٠٠٤: ٧٩). وهذا هو التجاور التفاعلي، الذي تتجاوز الاستعارة به بنية الاستبدال والمُشابهة لصالح التفاعل بين البؤرة والاطار المحيط بها (السياق اللغوي).

ومن الغريب أن يُشيع د. محمد مفتاح بوجهه عن دقائق الجرجاني في هذا الباب، إذ يلتفت إلى فضيلة هذه النظرية في تجاوز عوائق الرُكود المعرفي - وهو حق - فلا يُشير إلى نفائس الجرجاني؛ يقول مفتاح: "وقد تبيننا نظريةً ملائمةً جعلتنا نتجاوز العوائق الإبستمولوجية التي تحول دون الوصول إلى هدفنا، وكانت النظرية هي التفاعلية لشموليتها وبساطتها، فهي شاملة من حيث إنها تجعلنا نستطيع تجاوز الإبستمولوجية الأرسطية الوضعية... وأما بساطتها فمن حيث إنّ كلّ استعارة يمكن أن نردّها - بناءً على المساق والسياق - إلى موضوع أول وموضوع ثانٍ، مما جعلنا نستغني عن التقسيمات الكثيرة التي استنكرها القدماء أنفسهم" (مفتاح، ١٩٩٠: ٨-٩)؛ وهذا ما كان يُنهجه الجرجاني في تحليله العميق للنص الذي اشتمل الاستعارة، متبنيًا نصية الاستعارة، ومتابعًا نقل المعنى لا اللفظ، ومبيّنًا محصول مبادلة المعنى بمعنى آخر، في ظلّ تفاعل العلاقات اللغوية في النظم.

### ثانيًا: الاستعارة والنظم

قد تبدو الاستعارة نوعًا من المراوغة للتمرد على ثوابت في الوضع اللغوي، وقد تحملها الجسارة إلى الجموح، إذ تتعالى على رتبة السياق اللغوي. وهي بهذا المعنى تستفز النظم ليُفسح لها مقامها فيه، فيمنحها الصّحة وتمنحه الطراوة والطرافة.

والنظم ما قصّره الجرجاني في قوله: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجّت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك، فلا تُخلّ بشيء منها" (شاكور، ٢٠٠٤: ٨١). والجرجاني، هنا، لا يريد ضبط الكلام بالنحو على وجه الإبلاغ، بل قصد ما فوق ذلك مما يقتضي معه تفقّه النحو وتلمس روحه. وهذا التعريف الخالد، بما فيه من تبرّم بالتسهيل في احترام النحو، يبقى التعريف الأكثر دقة وتفصيلاً، بالنظر إلى اجتهاد الجرجاني في بيان وجوهه عملياً في دلائل الإعجاز.



ولم يكن الجرجانيُّ الغيورَ على النحو من آفة التّفريط فحسب، بل كان المجتهدَ في إثبات تحصيل الدّلالة بالنحو؛ ولذلك تمكّن من أن يُنهي ثنائيتي: (اللفظ والمعنى)؛ (الإعجاز بالبيان والإعجاز بالنظم). فأما اللفظ والمعنى فإنّ الفضيلة ليست في واحدٍ منهما، بل في النّظم. وأما الإعجازُ من جهة البيان، فليس في وجوهه، بل في تلاؤم تلك الوجوه مع النّظم.

ثم إنّ مزايا النّظم ليست في وحدانيّته، بل في حُسْنِ تجاورها وتخيّر مواقعها؛ يقول الجرجاني: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النّظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تغرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض" (شاکر، ٢٠٠٤: ٨٧).

والاستعارة ليست دخيلةً على النّظم ولا طُفيليةً عليه، ما دامت مؤازرةً له، ولكن الشّأن في تخيّر موضعها منه؛ فبها يُمسّ النّظم بمسحة الشّعريّة وتُجلى فخامته الأوضاع النّحويّة، التي حفظت للاستعارة تأثيرها.

لطالما قرّب الجرجانيّ فكرة النّظم، بشواهد يلتبس فيها كلّ دقيقة من دون تكلف إثبات ما يريد. ففي حديثه عن الاستعارة في النّظم، كرّر إثباته لأصالتها فيه؛ إذ قال في استعارة المتنبي للفظ (الوجنة)، في قوله:

غَصَبَ الدهرَ والملوكَ عليّها فَبَنَاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالَا (البرقوقي، ٢٠١٤: ٣ / ٢٦٥)

"قد ترى في أول الأمر أن حُسْنَهُ أجمع في أن جعلَ للدهر وجنةً، وجعلَ البنيةَ خالًا في الوجنة، وليس الأمر على ذلك، فإنّ موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلامَ مخرجه الذي ترى، وأن أتى بالخال منصوبًا على الحال من قوله: فبناها. أفلا ترى أنّك لو قلت: وهي خالٌ في وجنة الدهر، لوجدت الصورة غير ما ترى؟" (شاکر، ٢٠٠٤: ١٠٣). فعدول الشاعر عن الإخبار إلى الحال، منح تشخيص الدهر، باستعارة الوجنة له، العَجَبَ فيما سمّاه الجرجانيّ (موضع الأعجوبة). فقد مكّن النّظم الاستعارة من إصابة مقصدها، كما مكّنت هي النّظم من قوة البيان.

وقد يبلغ الوجه البيانيّ بالنّظم موضعًا عليًّا، وليس له ذلك، لولا إجادته صاحبه انتظام الفكرة، ومخادعة الوضع؛ يقول الجرجانيّ، وقد استحسّن قول الحطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا (طه، د.ت: ١٧)





"فَنَفَى العارَ، وصَحَّحَ الافتخارَ، وجَعَلَ ما كان نَقْصًا وشَيْئًا، فضلًا وزَيْنًا، وما كان لِقَبًا ونَبْزًا يسوءُ السَّمْعَ، شَرَفًا وعِزًّا يرفعُ الطرفَ، وما ذاك إلا بحُسن الانتزاعِ، ولُطف القريحة الصَّنَاعِ، والذَّهنِ الناقدِ في دقائق الإحسان والإبداعِ، كما كساهم الجمالَ من حيِّ كانوا عُرُوا منه، وأثبتهم في نِصاب الفضلِ من حيث نُفُو عنه، فَلَرَّبَ أنفٍ سَلِيمٍ قد وَضَعَ الشعْرُ عليه حَدَّهُ فجَدَّعَهُ، واسمٍ رفيعٍ قَلَبَ معناه حتى حطَّ به صاحبه ووَضَعَهُ" (شاعر، د.ت: ٣٤٣).

فإذا نظرنا في النِّظْمِ، استحسننا الابتداء بـ (قوم) نكرةً، بعد أن صيَّرها الشاعرُ موصوفةً بجُملة (هم الأنفُ)، فأخرج الأنفَ - دَلَالِيًّا - من كونه إخبارًا عليهم إلى كونه صفةً لهم، فهيَّأَ لمَدحهم بمقابلة (الأذنان غيرُهُم). وهنا قطع الشاعرُ على الذَّهن سبيلَ الإخبار. ولا شك في أن فكرة التَّمثِيل هي التي استَدَعَتْ هذا التَّحوُّلَ بالنِّظْمِ لخدمة الغرض.

ولم يتردد الجرجاني في حُسن الجدل في الاستعارة وسائر المجاز وفي الكناية والتَّمثِيل، أهو من الإعجاز؟ فجعل ذلك كله رهناً بصحة النِّظْمِ وفاعلية الوجه البياني؛ إذ أجاب على اشتباه أن لا تكون الاستعارة والكناية والتَّمثِيل مما يدخل في الإعجاز، فقال: "ليس الأمر كما ظننت؛ بل ذلك يقتضي دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به مُعْجَزٌ؛ وذلك لأنَّ هذه المعاني التي هي: الاستعارة، والكناية، والتَّمثِيل، وسائر ضروب المجاز من بَعْدِهَا من مُقْتَضِيَّاتِ النِّظْمِ، وعنه يحدث وبه يكون؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ أن يدخل شيء منها في الكَلِمِ وهي أفرادٌ لم يُتَوَخَّ فيما بينها حُكْمٌ من أحكام النَّحو؛ فلا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا فعلٌ أو اسمٌ قد دَخَلَتْهُ الاستعارة، من دون أن يكون قد أُلِفَ مع غيره" (شاعر، ٢٠٠٤: ٣٩٣). فإذا كان هذا شأنها في الإعجاز، فإنها في سائر الكلام كذلك.

واجتهد الجرجاني في بيان أسرار استحسان الاستعارة في الشعر، تأكيداً لفاعليتها في النِّظْمِ؛ فقال، مبيناً سرَّ ذلك الاستحسان في استعارة (أخذنا بأطراف الحديث) في البيت الثالث من قول الشاعر:

ولمَّا قَصَيْنَا مِنْ مَنَى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وشُدَّتْ عَلَى دُهِمِ الْمَهَارَى رِحَالُنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ

أخذنا بأطراف الأحاديث بَيْنَنَا وسالت بأعناق المطيِّ الأباطح (عباس، ٢٠٠٤)

٥٢٥: وتُنسَبُ هذه الأبيات ليزيد بن الطثري ولعقب بن زهير ولعقب بن كعب بن زهير أيضاً؛ الضامن، ١٩٧٣: ٦٤).



"ثم راجع فكرتك، واشحذ بصيرتك، وأحسن التأمل، ودع عنك التجوز في الرأي، ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفاً، إلّا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصاب غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن، وإلّا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد، وشيء داخل المعاني المقصودة مداخله الطفيلي الذي يستقل مكانه، والأجنبي الذي يكره حضوره، وسلامته من التقصير الذي يفتقر معه السامع إلى تطلب زيادة بقيت في نفس المتكلم، فلم يدل عليها بلفظها الخاص بها، واعتمد دليل حال غير مفصح، أو نيابة مذكور ليس لتلك النيابة بمستصلح" (شاكر، د.ت: ٢٢).

فهو يُنبه على تكامل الترتيب مع البيان، وعلى سلامة الكلام من الحشو والتطويل، وعلى نزاهته من كل ثقل ومكروه مما سماه بالطفيلي والأجنبي؛ هذا مع مخالفة الوضع المعجمي بالاستعارة، واعتماد دليل الحال في نيابة لفظ عن آخر. ثم أفاض الجرجاني في بيان نظم هذه الأبيات في صفحات، نجتزئ منها قوله معللاً حسن النظم: "وذلك أن أول ما يتلّك من محاسن هذا الشعر أنه قال: (ولما قضينا من مئى كل حاجة)، فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها، من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ، وهو طريقة العموم. ثم نبه بقوله: (ومسح بالأركان من هو ماسح) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا)، فوصل بذكر مسح الأركان، ما وليه من زم الركاب وركوب الركبان، ثم دلّ بلفظة الأطراف على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر" (المصدر السابق: ٢٢).

وكلام الجرجاني هنا، منصرف لبيان حسن انتظام الألفاظ لتأدية الغرض، حتى إذا فرغ من ذلك راغ إلى موضع الاستعارة مستحسنًا فقال: "ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة طبّق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلطف الوحي والتشبيه، فصرّح أولاً بما أوما إليه في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرّواحل، وفي حال التوجّه إلى المنازل" (المصدر نفسه: ٢٣). وهو يقصد استعارة الأخذ لأطراف الحديث، الذي فيه التجاذب والتنازع؛ ثم استغرق تفصيل الأحوال والدقائق (ينظر: المصدر نفسه: ٢٣ - ٢٤).

ثالثاً: فاعلية الاستعارة في شواهد الجرجاني



نَبّه الجرجاني على أمرٍ مهم، مهّد به لدخول سائر المجاز والكناية والتمثيل ميدان النّظم، وهو الأحكام التي يُحدثها التأليف والعلل الموجبة لها؛ حيث دأب على بيان أنّ العناية قائمة لإثبات معاني الكلم التي يُراد له الإخبارُ بها، فلا شُغلٌ لنا بمعاني الكلم المفردة؛ وفي هذا يقول في بيان مزية وفخامة الاستعارة: "أنك إذا قلت: "رأيتُ أسداً"، كنت قد تلطّفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة، حتى جعلتها كالشيء الذي يجبُ له الثبوتُ والحصولُ، وكالأمر الذي نُصب له دليلٌ يقطعُ بوجوده. وذلك أنّه إذا كان أسداً، فواجبٌ أن تكونَ له تلك الشجاعة العظيمة، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرَى عنها. وإذا صرحْتُ بالتشبيه فقلت: رأيتُ رجلاً كالأسد، كنت قد أثبتتها إثبات الشيء يترجّحُ بين أن يكونَ وبين أن لا يكون، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء" (شاکر، ٢٠٠٤: ٧٢ - ٧٣).

وسيقف الباحث على جملة من شواهد الجرجاني، التي كانت إيماءاته فيها أو إشاراته إليها أو تعليقاته عليها، مُعربةً عن رؤيته في النّظم.

للجرجاني وقفاتٌ متبجّرة متعمّقة في نصوصٍ دون أخرى، فقد شُغلَ بتنويع المداخل إلى النّظم وتوسيعها، فهو يمتلك الوعي بمادتها والمعرفة بمسالكها، والمفاتيح لمغاليقها، فإن شاء جاب نواحيها، وإن شاء ركنَ إلى ناحيةٍ منها يطوفُ بقارئه فيها، فلا يفارقه حتى يُتمّ مناسكه، ويبلغ قصده. وللجرجاني في ذلك نفائسٌ، منها تحليله العميق لاستعارة اليد في قول لبيد:

وغداة ريحٍ قد ورَعَتْ وقرّةٍ إذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامُهَا (طماس، ٢٠٠٤: ١١٤؛ في أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز رويث كُشف).

لقد اعتنى الجرجاني بالتأسيس للفروق بين الاستعارة المفيدة والاستعارة غير المفيدة؛ والاستعارة بالنقل وبالادعاء؛ والاستعارة بالفعل وبالاسم، ومن بينها هذه الاستعارة المفيدة، وهو لا يعني استعارة اليد مطلقاً، فذلك محكوم بالنّظم الذي وردت فيه.

انطلق الجرجاني من النّظم ذاته لتبديد تصوّر أنّ الشاعرَ شبّه الرّيحَ بإنسان فاستعار منه اليد، وشبّه الغداة بالزّمام؛ فقال: "ليس ههنا شيء يزعمُ أنّه شبّههُ باليد، حتى يكونَ لفظُ اليد مستعاراً له، وكذلك ليس فيه شيء يُتوهّمُ أن يكونَ قد شبّههُ بالزّمام، وإنّما المعنى على: أنّه شبّههُ الشّمَال، في تصريفها الغداة على طبيعتها، بالإنسان يكون زمامُ البعير في يده، فهو يُصرّفه على إرادته، ولمّا أرادَ ذلك جَعَلَ للشّمَال يدًا، وعلى الغداة زمامًا" (شاکر، ٢٠٠٤: ٤٦٠). وهذا مما وضّعه الجرجاني في القسم الثاني من الاستعارة، الذي يُؤخذُ الاسمُ فيه على حقيقته "ويُوضَع موضعاً لا يبيّنُ فيه شيء يُشارُ إليه فيقال: هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له، وجُعِلَ خليفةً لاسمه الأصلي ونائباً منابه"



(شاكِر, د. ت: ٤٤ - ٤٥). فإبدال اليد لم يكن، هنا، تعويضاً لمفقودٍ يصحُّ تصوُّره، كما لو قيل: تنازعني في يدٍ أبطش بها، وأنت تريد إنساناً له حكم اليد (القدرة)، فهنا ذاتٌ منصوص عليها في النفس، سواء دُكرت أم لم تُذكر. وليس في بيت لبيد من هذه الذات شيءٌ. وليس لنا بعد ذلك أكثر من أن نتخيّل ونُقَدِّر في نفوسنا أن الشَّمال في تصريف الغداة كالمُدبِّر المُصَرِّف لما زمامه بين يديه (ينظر: المصدر السابق: ٤٥). ولكن كيف تسنّى للجرجاني أن يتجاوز ما وقر في الأذهان من لزوم الاستعارة إبدال اللفظ، وقد تحقق ذلك في النص؟

لم يَبْنِ الجرجاني فهمه للنقل على نقل اللفظ، بل على نقل المعنى؛ ونقل المعنى يقتضي النَّظَر في الدَّلالة أو ما يسميه هو معنى المعنى. فإثبات الفعل (التَّصَرُّف) للشَّمال هو غاية الشاعر، حتى يُظهِر امتداحه لنفسه، فقد كَشَفَ وأزاح الجوع بالقرى في وقت شدة، فقيَّد كَرَمَهُ بظرفين: أولهما وقت هبوب الرياح (الغداة)، وثانيهما المضاف لـ (إذ) الظرفية، وهو حُكْمُهُ للشَّمال بالتَّصَرُّف والقياد؛ فكأنه المتمرد على تلك القدرة والعصِّي على الانقياد؛ ويُعرب عن ذلك قوله:

ولقد حميتُ الحيَّ تحملُ شِكتي      فُرطٌ، وشاحي إذ غدوتُ لجأها  
فعلوتُ مرتقباً على ذي هَبوةٍ      حَرَجَ إلى أعلامهنَّ قَتَامها  
حتى إذا أَلْقَتْ يداً في كافرٍ      وأَجَنَّ عَوْرَاتِ الشُّعُورِ ظَلَامها  
أسهلَّتْ وانتصبتُ كجذع مُنيقةٍ      جَزَدَاءَ يَخْصُرُ دونها جُرَامها (طماس، ٢٠٠٤: ٢٠٠٤)

(١١٤)

ليس بوسعنا أن نفهم الجرجاني مالم ننظر في مُتَكَاتِهِ النَّحْوِيَّة في نظره الدَّلالي، التي جاز بها ما تصالح عليه أرباب النقد. فلا تفسير لقوله: "أراد أن يُثبت للشَّمال في الغداة تصرُّفاً كتصرُّف الإنسان في الشيء يقلِّبه، فاستعار لها اليد حتى يبالغ في تحقيق الشَّبه، وحُكْمُ الزمام في استعارته للغداة حُكْمُ اليد في استعارتها للشَّمال، إذ ليس هناك مشارٌ إليه يكون الزمام كنايةً عنه، ولكنه وفَّى المبالغة شَرْطها من الطرفين، فجعل على الغداة زماماً، ليكون أتمَّ في إثباتها مصرِّفةً، كما جعل للشَّمال يداً، ليكون أبلغ في تصييرها مُصَرِّفةً" (شاكِر، ٢٠٠٤: ٤٦)؛ إلا أن نقول: إنَّ الجرجاني يتعقَّب الأثر النَّحْوِيَّ ذهنيّاً، فيصلِّ بعد ضبط استقامته، إلى أبعد مما نرى. ولعلَّ ذلك ما أوشى به الجرجاني على نفسه حين قال: "وإنما يترأى لك التَّشْبِيهُ بعد أن تخرق إليه سِتْراً، وتُعمل تأملاً وفكراً، وبعد أن تُغيِّر الطريقة، وتخرج على الحدوِّ الأول، كقولك: إذ أصبحت الشَّمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شَبَه المالكِ تصريف الشيء بيده، وإجراؤه على موافقته، وجذبته نحو الجهة التي تقتضيها



طبيعته، وتتحوها إرادته" (المصدر نفسه: ٤٧). فالإضافة حاكمة، هنا، في فهم الاستعارة؛ لأنها الفصيل في أن لا تكون اليد هي المشبه به. فالشبه، هنا، غير منتزع من ذات اليد للشمال، بل من إضافة اليد إلى الإنسان. وبهذا يتحقق غرض الشاعر في بيان رفعة شأنه، باستعارة قوة المالك بالتصرف لقوة إرادة الشمال، وهو ينازعها تلك القوة فيكسرها.

وعلى هذا- في عدم إثبات الذات- جرت الاستعارة في قول زهير بن أبي سلمى:  
صاح القلب عن سلمى وأقصر باطله وعزّي أفراس الصبا ورواحله (فاعور، ١٩٨٨):

( ٨٨ )

وقد بدأ الجرجاني تأول استعارة (أفراس الصبا)، و(رواحل الصبا) بتقرير فقدان الذات التي تُشبه بها الأفراس والرواحل. وهذا الفقد هو الذي يُغلق الطريق إلّا على مسلك واحد، يقول فيه الجرجاني: "وليس إلّا أنك أردت أن الصبا قد ترك وأهمل، وفقد نزاع النفس إليه، وبطل، فصار كالأمر يُنصرف عنه فتعطل آلاته، وتطرح أداته كالجبهة من جهات المسير نحو الحج أو الغزو أو التجارة، يُقضى منها الوطر، فتحط عن الخيل، التي كانت تركب إليها، لبودها، وتلقى عن الإبل، التي كانت تحمل لها، فتودها" (شاکر، د.ت: ٤٨).

إن فكرة فقد الذات المُعادل، أصل يُفرع عليه الجرجاني فهمه للاستعارة. ويستعين على ذلك بنظم الكلام. فعندما يسند الشاعر (صحا) إلى القلب، ويسند (أقصر، أي: كف) إلى الباطل المضاف إلى القلب- وهذه إسنادات مجازية- يُصبح إسناد عزّي إلى الأفراس والرواحل بالبناء للمفعول أمراً سائغاً؛ وليس فيها جميعاً أثر لذات المستعار منه. ولذلك نحا الجرجاني باتجاه الحكم على الصبا بالترك، لا على ذات هي الإنسان؛ ولو أريد بالإسناد الحقيقة لكان فيها جميعاً للإنسان.

لقد أراد الشاعر، وهو في معرض التحسر على فوات الشباب وبهجته، أن يُصير الصبا أيّ أمر يُنصرف عنه، لفقدان ما له من القوة، فلا رجاء من منازعة النفس فيه؛ ولذلك بين الجرجاني تكلف القول بأن الأفراس استعارة لدواعي النفوس وشهواتها وقواها، أو هي استعارة للأسباب التي تقتل في حبل الصبا وتنصر أهواءه وتلهب نشاطه؛ فهذا وإن جاز، تكلف لا يستوي في كل موضع، فقد يُفسد الغرض، كما لو تكلفته في (المطية) (ينظر: المصدر السابق: ٤٨) من قول الفرزدق:

لعمري لئن قيدت نفسي لطالما سعيث وأوضعت المطية في الجهل (الحاوي، ١٩٨٣: ٢/

(٤٥٥)





فلو حملت المطيّة مستعارةً لشهوات النَّفس، لفسدَ المعنى؛ فوضّع المطيّة في السّير هو رفعُها وإسراعُها؛ وعندئذٍ يكون المعنى: أنّه لطالما كان يسعى في الباطل، وكان إسراعُه إلى الجهل كإسراع المطيّة في السّفر، وهذا ما لم يُرده الشاعر؛ فقد أرادَ أنّه لطالما سعى مِن قبلُ بالجهل وأسرع إليه؛ هذا، بعدَ أن عيرته نساءُ قومه أن قيّدَ نفسه، فهتك جريزَ أستاذهن بشعره، فقال:

ألا استهزأت مني هنيئة أن رأيت أسيرا يداني خطوه حلقُ الحبل  
ولو علمت أن الوثائق أشده إلى النار قالت لي مقالة ذي عقل (الهاوي، ١٩٨٣):

(٤٥٥/٢)

ولأنَّ الجرجانيّ دأب على إثبات الإعجاز بطريق النّظم، تراه أكثر عناية به عند الكشف عن مزية الاستعارة في القرآن الكريم، ومن الشواهد على ذلك بيانه المُعجب في استعارة (اشتعل الرأس شيباً) من حديث زكريا عليه السلام في قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً} (مريم: ٤).

فقد خطأ مَنْ يظنُّ أنّ الاستعارة وسائر المجاز والكناية والتمثيل مما لا يدخلُ في الإعجاز، لأنّها من مقتضيات النّظم، واحترز بوصفها معاني، والعلّة في ذلك: "لأنّه لا يُتصوّر أن يدخلَ شيءٌ منها في الكلِّ وهي أفرادٌ لم يُتوخَّ فيما بينها حكمٌ من أحكام النحو؛ فلا يُتصوّر أن يكونَ ههنا فعلٌ أو اسمٌ قد دخلتُه الاستعارة، من دون أن يكونَ قد أُلِفَ مع غيره" (شاكِر، ٢٠٠٤: ٣٩٣). فلو لم يكن الرأسُ فاعلاً، والشَّيبُ تمييزاً منصوباً عنه، لم يُتصوّر أن يكونَ مستعاراً، فقد سلك بالكلام طريق إسناد الفعل إلى الشيء (الرأس)، والأصل إسناده إلى ما هو منه بسبب (الشَّيب)؛ فيكون: (اشتعل شيبُ الرأس). لكنّ الملازمة والاتصال بين الشَّيب والرأس، فضلاً عما بينهما من نسبة معنوية، إذ لم ينسب الشَّيب إلى الرأس لفظاً؛ كلُّ ذلك أريد به الشَّيب، فساغ هذا العدول في النّظم. وهذا عين قولنا: (طاب زيد نفساً)، فإسنادُ فعله منقولٌ من النَّفس إلى زيد، والأصل: (طابت نفسُ زيد). ولذلك ظهر من نقل الإسناد في الحاليين أنّ الفعلَ فيهما للتمييز معنى، وإن كان للفاعل فيهما لفظاً (ينظر: المصدر السابق: ١٠٠).

والمزِيّة، هنا، راجعةٌ للنّظم الذي نقل الاستعارة إلى الشُّمول؛ فالاستعارة واقعةٌ بالاشتغال في النّظمين: (اشتعل الرأس شيباً)، (اشتعل شيبُ الرأس). لكنّ المعنى يسلك طريقين، البون بينهما كبير. فإسناد الاشتغال للشَّيب المضاف إلى الرأس، لا يُعبرُ إلا عن ظهور الشَّيب على الجملة. أمّا إسناد



الاشتعال إلى الرأس فعبّر عن سريان الشَّيب في الرأس ولمعانه فيه حتى بدا شاملاً الرأس آخذاً له من نواحيه، مستغرقاً ما فيه، حتى لم يبقَ من السواد ما يُعَدُّ به (ينظر: المصدر نفسه: ١٠١). ونظير هذا استعارة (التفجير) في قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ} (القمر: ١٢)؛ فهو مستغرقٌ عمومَ الأرض بالعيون، لا كما لو قال: (فَجَّرْنَا عِيون الأرض)؛ لأنَّه سيكونُ مقصوراً على بعض عيون من الأرض. والمُرَادُ غير هذا، بقريته قوله: (فالْتَقَى الْمَاءُ على أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ)، الذي فيه احتِراسٌ بالتقدير المحسوب.

ومن الاستعارات التي كان النظم فاعلاً في تحقيق دلالتها، ما جاء في قول تأبَّط شراً:

إذا هَزَّه في عَظْمِ قَرْنٍ تَهَلَّلْتُ نَوَاجِدُ أَفْوَهِ الْمَنَايَا الضَّوْاحِكِ (شاعر، ١٩٨٤: ١٥٥)

فهذه الاستعارة مما لا يصحُّ فيه تقديرُ نقلِ اللفظ للفظ، لأنَّها ليست من صفة اللفظ، بل من صفة المعنى، فإثبات النواجذ والأفواه للمنايا، هو لأجل إثبات المعنى الكائن في النواجذ والأفواه، وهو الضَّحْك؛ قال الجرجاني: "فإنَّه لما جعل المنايا تَضَحُّكَ، جعلَ لها الأفواه والنواجذ التي يكونُ الضَّحْكُ فيها" (شاعر، ٢٠٠٤: ٤٣٦).

لم يقف الجرجاني على النظم الذي أحاط بهذه الاستعارة، لأنَّه أوفى ذلك في سواها، لكنَّه يرى أنَّ الرِّعْمَ باستعارة النواجذ والأفواه محالٌّ، لاستحالة أن يكونَ في المنايا شيءٌ شَبَّهه بالنواجذ والأفواه. فلم يبقَ إلَّا أن نقول: إنَّ الشاعر لما أراد المبالغة في شجاعة ممدوحه ادَّعى أن المنايا تُسَرُّ وتُسْتَبْشِر إذا هو هَزَّ سيفه، من قَبْلِ أن يلقى قريته من الشُّجْعان، فجعلها في صورة مَنْ يضحك حتى تَبَيَّنَ نَوَاجِدُهُ، لشِدَّةِ سرورها ووُثُوقها به.

فإذا عرفنا أنَّ الاستعارة عُقِدَتْ لمعنى هو فِعْلُ المنايا (سرورها واستبشارها)، يلزم من ذلك ألا تكونَ الاستعارة في المنايا وإنْ أثبتَ لها النواجذ والأفواه. وهذا يُحِيلُنَا إلى بنية الإسناد، فقد أُسْنِدَ التَّهَلُّلُ إلى النواجذ، ونَسَبَ النواجذ للأفواه ونَسَبَ الأفواه للمنايا، ثمَّ بنى الضواحك صفةً للأفواه. وهذه السلسلة من الإسناد المجازي والإضافة وتقييد الأفواه بالضحك، جعلتْ استعارة النواجذ والأفواه مُحَالاً، إذ ليس للمنايا شيءٌ يُشَبَّه بها. ولذلك نزلتْ الاستعارة في ما هو لها من التَّصَرُّف، كما يتصرَّف الإنسان في حالِ السُّرور.

وأما في استعارة (أذن) في قول المتنبي:

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَالْغَرْبِ رَحْمَةُ وَفِي أُذُنِ الْجَوَازِ مِنْهُ زَمَانِمُ (البرقوقي، ٢٠١٤:



فإنَّ الجرجانيَّ اكتفى بالقول: "وكذلك لا تستطيع أن ترغم أن المتبني قد استعارَ لفظَ الأذن، لأنَّه يُوجبُ أن يكونَ في "الجوزاء" شيءٌ قد أرادَ تشبيهَهُ بالأذن، وذلك من شنيع المحال" (شاكر، ٢٠٠٤: ٤٣٧)، جرياً على إجرائه أن تكونَ الاستعارةُ لفعلِ الجوزاء لا لشيء فيها. وعليها يجري ما أجرينا من نظري في بنية الإسناد، إذ أسندَ المتعلِّق بـ (أذن الجوزاء) إلى الزَّمازم إسناداً مجازياً، وأضاف الأذن للجوزاء، فقطَّع بعد هذا أن تقعَ الاستعارةُ في (أذن).

ومما أثبت فيه الجرجانيَّ فهمه للاستعارة تعقيبه على استعارة (الكفين) في قول الحَكَم بن قنبر:

ولولا اعتصامي بالمُنَى كلِّما بدا لي اليأس منها، لم يَقمَ بالهوى صبري  
ولولا انتظاري كل يوم جدي غدٍ لراح بنغشي الدافنون إلى قبري  
وقد رابني وهُنُ المُنَى وانقباضها وبسطُ جديد اليأس كَفَّيهِ في صدري (عواد، ٢٠٢١: ٤٨)

(

وكما هو شأنُ الجرجانيَّ في تعمُّق دَلالة النص، ذهبَ إلى إنكار أن الاستعارة وقعت في الكَفَّين بأن جعلَ لليأس كَفَّين كما هما للإنسان، فكأنَّهما لازمةٌ للمستعار منه المُكَنَّى. فليس استعارة الكفين لشيء في اليأس، فهذا يوقعُ الاستعارة على اللفظ؛ ومُحالٌ إبقاؤها على اللفظ، فليس من معنى في تشبيه اليأس بإنسان يبسطُ قدرته عليه (ينظر: شاكر، ٢٠٠٤: ٤٦٢).

فصيرُ الشاعر في الهوى قائمٌ على احتماؤه بالرَّجاء، وحياته محفوظةٌ بالتَّرقُّب وانتظار الأمل، لكنَّ خَوَارِ المُنَى وانحيازها عنه قد يُسلِّمُه لسطوة يأسٍ متجدد، فبدا مُرتاباً بنفسه وبصبره وبجدوى انتظاره. وهذا كلُّه لا يناسبُه أن يُرجَّنه لشيء هو إنسان ذو بسط وطول، بل لصفة القدرة في ذلك الإنسان على فعلٍ ما يشاء؛ وهذا أوقعُ في النَّفس، وأبينُّ لوطأة اليأس عليه.

ما يُفارقُ به الجرجانيَّ النَّظَر المدرسي للاستعارة هو أنه يلتبس فاعليَّة الاستعارة، فيستلها من بين دقائق النَّظْم، لاسيما في نظره في نسبة المعاني إلى بعضها، وهذا لبُّ فكرة النَّظْم بتعليق المعاني على بعضها قبل تعليق الألفاظ على الألفاظ. فإسنادُ (بسط جديد اليأس) إلى المسند (راب) بعد إسناد (وهُنُ المُنَى) وإسناد (انقباض المُنَى) إلى المسند ذاته، يُهيئُ لضراوة تصريف اليأس فيه، وهذا ما لا يُنصَّور من تشبيه اليأس بإنسان. ومما أشار به الجرجانيَّ إلى سرِّ النَّظْم من دون أن يقف عليه، استعارة لفظة (جسر) في عدَّة مواضع، إذ تجد لها ملاحه لا تجدها لها في موضع آخر؛ ففي قول أبي تمام:



لا يَطْمَعُ المرءُ أن يجْتَابَ غَمْرَتَهُ      بالقولِ ما لم يَكُنْ جِسْراً له الْعَمَلُ (الأسمر، ١٩٩٤: ١٠؛ في ودلائل الإعجاز رُويت لُجَّتُهُ).

وقوله:

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْكَبْرَى فَلَمْ تَرَهَا      تُتَالِ إِلَّا عَلَى جِسْرِ مَنْ التَّعَبِ (المصدر السابق: ٤٩؛ في دلائل الإعجاز رُويَتْ الْعِظْمَى).

لم يستحسن الجرجاني الاستعارة الأولى لكتنه استحسن الثانية، وبين الاثنين فارق في النظم، مع اتفاقهما في المعنى وفي الغرض. ففي الأولى اسندَ (جسر) إلى العمل، أما في الثانية فجاءت (جسر) قيّداً، فقد أضمر المسند إليه (هي) في (تُتَالِ)، المبني للمفعول. فاستعارة الجسر الأولى جاءت للإخبار على العمل، فالعملُ ممرُ المرء لتحصيل ما يريد. أما في الثانية فإنَّ التَّعَبَ لم يكن ممرّاً لتحصيل ما أراده لممدوحه (المعتصم)، فقد نزَّهه من ذلك وأخرجه إلى ما كان من نظره إلى ما يجتهد فيه الناس لتحصيل مرادهم. أما هو فأكبر من أن يُشارك النَّاسَ من سُبُل تحصيل المراد. وهذا أليقُّ بمقام المدح.

ثمَّ أنَّ الشاعر أورد (جسر) في الأولى في سياق النفي وقابل العمل بالقول، ليقرر فكرةً هيئَةً القيمة. أما في الثانية فأعمل الاستثناء في النَّفي، فحصر الفكرة التي جعلها مما وقع عليها نظر ممدوحه بأسلوب القصر، وهذا نقل الاستعارة من التقرير إلى التنويه؛ فكان البون شاسعاً وكانت الملاحظة أوفر.

وكانت الاستعارة ذاتها أكثر حُسناً في قول ربيعة الرقي:

قُولِي نَعَمْ وَنَعَمْ إِنْ قُلْتَ نَافِعَةً      قَالَتْ عَسَى وَعَسَى جِسْرٌ إِلَى نَعَمْ (العاني، ١٩٨٠: ٥٥؛ في دلائل الإعجاز رُويت واجبةً)

وحسنُ الاستعارة، هنا راجعٌ للمراجعة التي فيها، ولنظمها، الذي بُني على التكرار، الذي جرت فيه المغايرة. ف (نعم) الأولى جاءت قيّداً ضمن جملة الطلب، وجاءت الثانية إخباراً، وأما الثالثة فجاءت قيّداً للإخبار. وعلى ذلك جاءت عسى قيّداً (مقول قولها) في جملتها الأولى، وإنشاءً غير طلي في الثانية؛ هذه المغايرة أكسبت النصَّ طراوة أدنته من البساطة، وذاك ما عناه الجرجاني بالخلابة التي تأخذ القلب، إذ قال: "فترى لها لطفًا وخلابةً وحُسناً ليس الفضلُ فيه قليل" (شاکر، ٢٠٠٤: ٧٩).

وهذا ما ردّده الجرجاني كثيراً في أنَّ المزية والشرف لا يكون للفظ في ذاته، بل في انتظامه مع جواره من الكلم، ففارقُ الحُسْن في المواضع الثلاثة، هو فارقُ في النظم.



ومما كَثُرَ الحُسْنُ فيه، بسبب النِّظْمِ، استعارة (القيد) في قول المتنبي:

وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيِّدًا تَقَيَّدَا (البرقوقي، ٢٠١٤:

(٣٨٣

فقد تنصرف الاستعارة عن عيبٍ بسبب من النِّظْمِ، فقد قرَّرَ الجرجاني كثرة الحُسْنِ لاستعارة (القيد)، مع أنَّها مبتذلة بكثرة جريانها على ألسنة العوام؛ وذلك بسبب النِّظْمِ (ينظر: شاكر، ٢٠٠٤: ١٠٥)، وإنَّ لم يكشف عنه. ولا شك في أنَّه قصَدَ الطريق التي سلكها الشاعر في بناء المعنى، فقد أَسَدَ التقييد لذاته، ثمَّ ميَّزه بـ (محبة)، فكان كما لو قال: قَيَّدْتُ محبةً نفسي في ذَرَاكَ، فجعل المحبة مستغرقةً نفسه، شاملةً ممدوحه. ولم يُنقص الظرف (في ذَرَاكَ) الشُّمولَ، إذ المراد أنَّ ممدوحه كُلَّهُ (ذرى). ولو كان الظرف جهةً من جهات ممدوحه لما صحَّ أن يقول: (ومَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيِّدًا تَقَيَّدَا). فالوجدان في عبارته الشرطية بفعليها الماضيين (وجدَ، تقيَّدَ)، دالٌّ على القطع والثبوت، ولا يكون ذلك لو كانت (الذُّرى) بعضٌ حال ممدوحه. هذا فضلاً عما في إضافة (الذُّرى) لـ (كاف المُخاطَب)، من تحقيق نسبة الذُّرى لممدوحه.

#### الخاتمة

من مزايا قراءة الجرجاني أنَّها تُلجئ الباحث إلى زُكْنِ أمينٍ مُربِعٍ، تقع فيه السَّلامةُ على كلِّ ناحية منه؛ راقَتْ له أم لم ترقُ، وافقَتْ رأيه أم لم توافقْ؛ فالجرجاني المتفكر شديدُ التَّصالح مع طبعه، عليُّ الوُثوقِ بأدواته؛ فكانَ من بين ما غَنِمَ الباحثُ النتائج الآتية:-

١- عدولُ الجرجاني عن قوله بالإبدال، في نظره الأول للاستعارة، إلى قوله بالادِّعاء في نظره اللاحق؛ كان من مقتضيات التأسيس لنظريته في النِّظْمِ.

٢- فتح الجرجاني الباب أمام تصوُّرٍ جديد يُخْرِجُ الاستعارة مِنَ الحصر بالنَّقل المجرَّد، الخالي من تفاعل المعنى، إلى التفاعل في البنية اللغوية.

٣- تحقق لدى الباحث أنَّ الجرجاني أسَّسَ لانعطافٍ قِيَمَ بالاستعارة حينَ وَكَلَّ دَلالَتها وغرضها للمعنى.

٤- وجدَ الباحث أنَّ القيمة الكبرى التي أفرزها تفكيرُ الجرجاني البلاغي بالاستعارة، هي أنَّه أَعْمَلَ المنهج العلمي في التعامل مع الأثر الجمالي.

٥- ظهرَ للباحث أنَّ احتكاكات الجرجاني بالذهنية البيانية، هي أقدمُ أثرٍ تطبيقي لما يُسمى اليوم بالنظرية التفاعلية.





٦- وجدَ الباحث أنَّ الأحكام التي يُحدثها التأليف، والعلل الموجبة لها؛ هي ما سَوَّغَ عند الجرجاني دخول الاستعارة وسائر المجاز والكناية والتَّمثيل في الإعجاز؛ على الرِّغم من أنها ليست داخلَةً في أبواب النِّظم في نظريته.

٧- تلمَّسَ الباحث عنايةَ الجرجاني بالتأسيس للفروق بين الاستعارة المفيدة وغير المفيدة؛ والاستعارة بالنقل وبالادعاء؛ والاستعارة بالفعل وبالاسم؛ وهذا أجدى في البحث الدَّلالي من التقسيمات المدرسيَّة للاستعارة.

٨- لَحَظَ الباحث أنَّ الجرجاني يتعقَّبُ الأثرَ التَّحويَّ ذهنيًّا، فيصل بعدَ ضبط استقامته، إلى أبعدَ مما نرى.

٩- اتَّضحَ لدى الباحث أنَّ الجرجاني يَبني على فكرة فَقدَ الذاتِ المُعادلِ في الاستعارة المفيدة لتفريع معالجاته في تحليل الاستعارة، مستعينًا على ذلك بنظم الكلام.

١٠- تحقَّقَ لدى الباحث أنَّ الجرجاني يلتمس فاعليَّةَ الاستعارة، فيستلِّها من بين دقائق النِّظم، ناظرًا إلى تعليق المعاني على المعاني، قبل تعليق الألفاظ على الألفاظ؛ وهذا جوهر فكرة النِّظم.

### المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم

١. بدوي، عبد الرحمن ، ١٩٥٣، فن الشعر، أرسطو طاليس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية .
٢. بدوي، عبد الرحمن، ١٩٧٩، الخطابة، أرسطو، وكالة المطبوعات- الكويت ودار القلم- بيروت.
٣. البرقوقى، عبد الرحمن، ٢٠١٤، شرح ديوان المتنبي، مؤسسة هنداوي.
٤. الجاحظ، عمرو بن بحر بن أبو عثمان، (د.ت)، البيان والتبيين، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
٥. جحفة، عبد المجيد، ٢٠٠٩ م، الاستعارات التي نحيا بها، جورج لايفوف، مارك جونسون، ط٢، ، الدار البيضاء، المغرب ، دار توبقال.
٦. الحاوي، ايليا، ١٩٨٣، شرح ديوان الفرزدق، ط١، بيروت، منشورات دار الكتاب اللبناني.
٧. شاكر، محمود محمد، (د.ت)، أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، (د. ط)، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
٨. شاكر، محمود محمد، ٢٠٠٤ م، دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة.
٩. شاكر، علي ذو الفقار، ١٩٨٤، ديوان تأبط شرا وأخباره، ط١، دار الغرب الإسلامي.
١٠. الضامن، حاتم صالح، ١٩٧٣، شعر يزيد بن الطثرية، بغداد، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، مطبعة أسعد .
١١. طماس، حمدو، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ط١، دار المعرفة.



١٢. طه، نعمان أمين، (د.ت)، ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
١٣. العاني، زكي ذاكر، ١٩٨٠، شعر ربعة الرقي، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
١٤. عباس، إحسان، ١٩٧١، ديوان كُثير عزة، بيروت، لبنان، دار الثقافة .
١٥. الغانمي، سعيد و حلاوي، ناصر، ٢٠٠٢، فلسفة البلاغة، آيفور أرمسترونغ ريتشاردز، (د.ط)، بيروت، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
١٦. فاعور، علي حسن، ١٩٨٨، ديوان زهير بن أبي سلمى، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية .
١٧. المصطاوي، عبد الرحمن، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ط٢، بيروت، دار المعرفة .
١٨. مفتاح، محمد، ١٩٩٠ م، مجهول البيان، ط ١، الدار البيضاء، المغرب، دار توبقال للنشر.
١٩. مفتاح، محمد، ٢٠٠٩ م، المشروع النقدي المفتوح، ط١، الجزائر، منشورات الاختلاف، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- البحوث المنشورة**
٢٠. عواد، عماد جعيم، ٢٠٢١، شعر الحكم بن قنبر المالكي، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٧، العدد ٣٤، كانون الأول.

## Sources and References

### The Holy Quran

21. Badawi, Abdul Rahman, 1953, The Art of Poetry, Aristotle, Cairo, Egyptian Renaissance Library.
22. Badawi, Abdul Rahman, 1979, Rhetoric, Aristotle, Kuwait Publications Agency and Dar Al-Qalam, Beirut.
23. Al-Barquqi, Abdul Rahman, 2014, Commentary on the Diwan of Al-Mutanabbi, Hindawi Foundation.
24. Al-Jahiz, Amr ibn Bahr ibn Abu Uthman, (n.d.), Al-Bayan wa al-Tabyin, Beirut, Dar and Library Al-Hilal.
25. Jahfa, Abdul Majeed, 2009, The Metaphors We Live By, George Lakoff, Mark Johnson, 2nd ed., Casablanca, Morocco, Dar Toubkal.
26. Al-Hawi, Elia, 1983, Explanation of the Diwan of Al-Farazdaq, 1st ed., Dar Al-Kitab Al-Lubnani Publications, Al-Madrasa Library.
27. Shaker, Mahmoud Muhammad, (n.d.), Secrets of Eloquence, Abu Bakr Abdul Qaher ibn Abdul Rahman ibn Muhammad Al-Jurjani, (n.d.), Al-Madani Press in Cairo, Dar Al-Madani in Jeddah.



28.Shaker, Mahmoud Muhammad, 2004, Evidence of the Miracle, Abu Bakr Abdul Qaher ibn Abdul Rahman ibn Muhammad Al-Jurjani, 3rd ed., Al-Madani Press in Cairo - Dar Al-Madani in Jeddah.

29.Shaker, Ali Dhu Al-Fiqar, 1984, Diwan Ta'abbat Sharra and His News, 1st ed., Dar Al-Gharb Al-Islami.

30.Al-Dhamin, Hatem Salih, 1973, The Poetry of Yazid ibn Al-Tathriyya, Baghdad, published by the Ministry of Information, Asaad Press.

31.Tammas, Hamdo, 1425 AH - 2004 AD, Diwan Labid bin Rabi'a al-Amiri, 1st ed., Dar al-Ma'rifa.

32.Taha, Nu'man Amin, (n.d.), Diwan al-Hutai'a with Commentary by Ibn al-Sikkit, al-Sukari, and al-Sijistani, Egypt, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Press.

33.Al-Ani, Zaki Dhaker, 1980, Poetry of Rabi'a al-Ruqi, Damascus, Ministry of Culture and National Guidance.

34.Abbas, Ihsan, 1971, Diwan Kuthayr Azza, Beirut, Lebanon, Dar al-Thaqafa.

35.Al-Ghanimi, Sa'id, and Halawi, Nasser, 2002, Philosophy of Rhetoric, Ivor Armstrong Richards, (n.d.), Beirut, Africa al-Sharq, Casablanca.

36.Faour, Ali Hassan, 1988, Diwan of Zuhair bin Abi Salma, 1st ed., Beirut, Lebanon, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

37.Al-Mustawy, Abdul Rahman, 1425 AH - 2004 AD, The Diwan of Imru' al-Qais ibn Hujr ibn al-Harith al-Kindi, 2nd ed., Beirut, Dar al-Ma'rifa.

38.Miftah, Muhammad, 1990 AD, Anonymous, 1st ed., Casablanca, Morocco, Dar Toubkal Publishing House.

39.Miftah, Muhammad, 2009 AD, The Open Criticism Project, 1st ed, Algeria, Ikhtilaf Publications; Beirut, Lebanon, Arab Scientific Publishers.

#### Published Research

40.Awad, Imad Jgheem, 2021, The Poetry of al-Hakam ibn Qanbar al-Maliki, Maysan Research Journal, Volume 17, Issue 34, December

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الثلاثون

٢٠٢٥ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية